المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⴰⵏ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵔ
ⴰⵏⵎⵙⵙⵓⵔ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⵜ

كلمة السيدة عواطف حيار،
وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

بمناسبة

اللقاء التواصلي والتحسيسي حول
البرنامج الوطني "مدن ولوجة"

الخميس 9 دجنبر 2021

السيد ممثل المديرية العامة للجماعات الترابية،
السيد ممثل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة،
السيد ممثل مجموعة العمران،
السيادات والسادة ممثلي مجالس العمالات والأقاليم،
السيدات والسادة ممثلي الجماعات الترابية الشريكة في البرنامج الوطني "مدن ولوجة"،
أيها الحضور الكريم.

بداية يطيب لي أن أعرب لكم عن سعادتي بتواجدي معكم اليوم وأنا أفتتح، فعاليات هذا اللقاء التواصلي والتحسيسي، عبر تقنية المناظرة المرئية، حول البرنامج الوطني **"مدن ولوجة"**، والذي يندرج في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تربط وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والجماعات الترابية لمدن **الرباط، الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة، سلا، انزكان، أكادير، القنيطرة، تازة، بركان، تطوان، وزان، سوق أربعاء الغرب، آسفي، ورزازات والداخلة وتيزنيت.**

ويندرج هذ اللقاء في إطار تخليد اليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة، 3 دجنبر من كل سنة، الذي اختارت منظمة الأمم المتحدة تنظيمه تحت شعار "**قيادة ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة نحو عالم دامج وولوج للجميع ومستدام في فترة ما بعد COVID-19**" وذلك قصد التعريف بقضية الإعاقة والتحسيس بحقوق هذه الفئة.

وباستمرار هذا الوباء الذي لازال يعيش بيننا، أريد بالمناسبة أن أنوه بالمجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية لتجاوز آثار هذه الجائحة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على المستوى الاجراءات الصحية للوقاية، خاصة بعد إطلاق عملية تلقيح المواطنات والمواطنين.

كما أستغل الفرصة لنقل تهانينا الخالصة إلى السيدات والسادة رئيسات ورؤساء المجالس الترابية المنتخبة، الجدد، على الثقة الغالية والكبيرة التي حظيتم بها من طرف السكان التابعين لمجالاتكم الترابية،

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد في المهام المنوطة بكم، في خدمة الصالح العام وسائر المواطنات والمواطنين.

ويعتبر هذا اللقاء مناسبة سانحة لتجديد التواصل والتنسيق ولترسيخ أواصر التعاون مع مجالسكم الموقرة باعتباركم شركاء وفاعلين أساسيين للرقي بمجال الولوجيات بمدننا وللنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وذوي الحركية المحدودة ببلادنا، بما يخدم العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودتين. وكذا إذكاء وعي مختلف الفاعلين المحليين والشركاء بأهمية الولوجيات واستحضارها في مختلف المشاريع والبرامج المتعلقة بالتهيئة والتعمير ووسائل النقل الحضري.

وهي مناسبة أيضا للوقوف على مدى تقدم التنفيذ الترابي لهذا البرنامج الطموح، واحترام معيار وضوابط الولوجيات بتراب الجماعات الترابية المنخرطة، كما يشكل فضاء مناسبا لتقاسم الممارسات الجيدة وكذا تحديد وتجاوز الصعوبات التي تحد من وثيرة إنجاز هذا البرنامج، والذي يعتبر بحق نموذجا لإطارات الشراكة التي يجب أن تجمع الفاعلين المعنيين بمجال الإعاقة ببلادنا.

كما يعتبر هذا اللقاء محطة مهمة من أجل استشراف العمل المشترك في إطار تنزيل النموذج التنموي الجديد خاصة ما تعلق منه بتسريع وثيرة تقدم وتحقيق الادماج والمشاركة وتطوير اساليب الحكامة والعمل على انخراط هيئات للتنفيذ متعددة الأطراف وتحسين جودة العرض وشروط الولوج.

وفي هذا الإطار فقد أولى البرنامج الحكومي 2021-2026 اهمية بالغة للشق الاجتماعي وخاصة من أجل دعم الفئات الهشة وتهزيز وتطوير السياسات الرامية إلى تكريس حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتسهيل اندماجهم الفعلي في المجتمع وتعزيز استقلاليتهم.

حضرات السيدات والسادة

تشكل الولوجيات منطلق أساسي لكل سياسة تنموية اندماجية، وبوابة رئيسية للولوج لجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أنها تساهم بشكل رئيسي ومحوري في ادماجهم في الحياة العامة وترفع من استقلاليتهم الذاتية ، عبر إزالة مختلف الحواجز البيئية والمادية، التي تحول دون استفادتهم من مختلف الخدمات أو ولوجهم للفضاءات والمؤسسات المستقبلة للعموم وكافة متطلبات الحياة العامة.

ويعتبر مسلسل توفير الولوجيات واجبا مشتركا يتطلب تضافر **جهود جميع المتدخلين على المستوى الترابي**، ويستوجب الانخراط التام واستيعاب وتملك مختلف الضوابط والمعايير التقنية المحددة لها، خاصة المعمارية والعمرانية، وذلك من أجل مواكبة الدينامية الحضرية التي تشهدها أغلب المدن ببلادنا. ولا ينبغي أن ينظر إلى أن مسألة توفير الولوجيات كموضوع يندرج في سياق المساواة وعدم التمييز فحسب، بل كذلك كطريقة للاستثمار في الفئات المجتمعية وكجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة.

وكما نعلم جميعا، أنه برغم المجهودات المبذولة للنهوض بحقوقهم المشروعة والمكفولة قانونا، لازال الاشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا يواجهون صعوبات وحواجز للولوج إلى المرافق والخدمات العمومية. وتتمثل معظم هذه العقبات التقنية من السلالم في مداخل البنايات، وغياب منحدرات ومعابر في الممرات والأرصفة، وعدم وجود مصاعد في البنايات ذات الطوابق المتعددة وحتى وإن وجدت فإنها لا تناسب الأشخاص في وضعية إعاقة.

حضرات السيدات والسادة

من هنا تأتي رؤية وفلسفة البرنامج الوطني **"مدن ولوجة"**، الذي أطلق منذ سنة 2018، كمشروع عملي يستثمر حصيلة نتائج مخرجات برنامج تحسين الولوجيات لفائدة الأشخاص ذوي الحركة المحدودة الذي أنجزته الوزارة بتعاون مع البنك الدولي وخاصة التجربة المادية التي تم إرسائها بمدينة مراكش،

لتوسيع هذه التجربة على المستوى الوطني، تجسيدا للحق في الولوجيات وتكريسا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وتخفيفا لأعباء الإعاقة.

وإيمانا منا بالأهمية الكبيرة للبرنامج، تلتزم الوزارة، في هذا الإطار على المساهمة المادية والمواكبة التقنية في تشخيص وإرساء أشغال الولوجيات اللازمة بالممرات والمرافق والفضاءات المفتوحة للعموم بمراكز المدن؛ وهي في الحقيقة مساهمة رمزية ذلك أن متطلبات إرساء الولوجيات على المستوى الترابي تفوق بكثير الإمكانيات التي يمكن أن ترصدها الميزانية السنوية للوزارة. **وفي هذا الصدد يجب علينا العمل جميعا من أجل التفكير في حلول مبتكرة لتعبئة الموارد المالية اللازمة والمستدامة.**

ويشكل هدف تقوية قدرات الفاعلين العموميين المباشرين في ميدان البناء والتعمير والفاعلين الجمعويين المحليين العاملين في مجال الإعاقة إحدى الأهداف الأساسية لبرنامج "مدن ولوجة"، حيث تعمل الوزارة على تنظيم لقاءات تكوينية لفائدة الأطر التقنية المعنية بتتبع تنفيذ مشاريع أشغال الولوجيات. وتعرف هذه اللقاءات تصريف تكوين علمي وتقني في مجال الولوجيات سواء من خلال الشق النظري والمعياري أو من خلال ورشات تطبيقية للولوجيات.

أما الجانب الأخير من هذا البرنامج فيهدف إلى تطوير ثقافة الولوجيات من خلال إطلاق حملات توعوية وتحسيسية تروم تغيير التمثلات المجتمعية حول الموضوع وكذا إذكاء وعي الفاعلين بأهمية إدراج الولوجيات ضمن السياسات والبرامج التنموية التي يشرفون عليها.

ونسعى جيدا معكم من خلال هذا البرنامج إلى **إرساء نماذج مرجعية للولوجيات**، وفق الضوابط والمعايير التقنية المحددة والدقيقة، ليتم تعميمها **على باقي أرجاء المدينة وكذا تقاسمها مع المجالس الترابية الأخرى المجاورة، حضرية كانت أم قروية.**

ولاحظنا من خلال تتبع مسلسل تنزيل مضامين اتفاقيات الشراكة التي تربط وزارتنا بمجالسكم الترابية، والتي تتولى لجان التتبع المشتركة الاشراف على عملية تنفيذها، وجود بعض التفاوتات على مستوى وثيرة تنفيذ المشروع.

ويأتي لقائنا اليوم للاطلاع سويا على مدى تقدم المشروع بمدنكم، وكذا مناقشة التعثرات التي تعترض تقدم المشروع بالإضافة إلى تقاسم التجارب والخبرات المكتسبة للدفع بعملية إرساء الولوجيات باعتبارها تتويجا لمجهوداتنا المشتركة.

حضرات السيدات والسادة

إننا ندرك جيدا كون **الجماعات الترابية خاصة والمجالس الترابية عموما شريكا أساسيا وفاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحكم الصلاحيات والاختصاصات الكبيرة المخولة لها وكفاءاتها في ميدان التعمير والتخطيط والتدبير الحضري والتهيئة العمرانية من جهة، وباعتبار نطاق الجماعة المستوى الترابي الأمثل والاجدر بتنزيل البرنامج الوطني **"مدن ولوجة"**.

وبهذه المناسبة، أجدد لكم سعادتي في هذا اللقاء الهام، وأدعو الى الحرص، قدر الإمكان، **على استحضار بعد الولوجيات في كافة مشاريع التهيئة الحالية والمبرمجة. وفي المخططات الترابية وتصاميم التهيئة، مع الحرص أيضا على الزاميتها لقبول تراخيص التجزئة والبناء**، استرشادا بالإطار القانوني والمعياري المؤطر لمجال الولوجيات ببلادنا.

إن النجاح الفعلي للبرنامج لن يتأتى دون **الايمان بجوهره وبأهدافه النبيلة، الرامية الى تعزيز الحق في الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة واحتمالا بالنسبة لباقي افراد المجتمع**، إذا لم يكن بسبب عامل خطر حياتي كالحوادث والأمراض، سيكون عامل التقدم في السن حاضرا تلقائيا.

وأبرزت الوضعية الوبائية الحالية أهمية الولوجيات والحاجة الماسة لها، بكونها تساهم بشكل مهم جدا في تعزيز الاستقلالية الذاتية للأشخاص في وضعية إعاقة والتقليل من اعتمادهم على مساعدة الغير، كما أنها تضفي ليونة وسهولة في استيعاب واستعمال المجال وولوج مختلف الخدمات العمومية غير المتاحة لهم رقميا، وهذا دون إغفال دورها في تحقيق الرفاهية العمرانية لكافة الفئات المجتمعية وكذا في تعزيز الجانب التنافسي للمدن على الصعيد الجهوي والوطني والدولي.

حضرات السيدات والسادة

لا شك أن البرنامج الوطني **"مدن ولوجة"** يعتبر تنزيلا عمليا ملموسا لأوراش مهيكلة **كالسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016-2026**، التي تضم رافعات استراتيجية خاصة بالولوجيات بشتى أنواعها.

كما عزز البرنامج تنزيل الحق في الولوجيات لكونه من الحقوق الأساسية المكفولة لهذه الفئة بموجب أحكام القانون الإطار رقم **13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها** الصادر بتاريخ 19 ماي 2016، والهادف الى ملاءمة التشريع الوطني مع مضامين **المادة 9 للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** التي تنص على توفير الولوجيات في بعدها الشامل.

كما أن موضوع الولوجيات بشتى أنواعها مؤطر بموجب مقتضيات **القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات**، والذي يحدد شروط ومعايير الولوجيات. وفي هذا الشأن، تعمل الوزارة بتنسيق مع مجموعة من القطاعات الحكومية الأخرى من أجل استصدار القرارات المشتركة الثلاث المتبقية المرتبطة بولوجيات النقل والاتصال.

وموازاة مع تنفيذ هذا البرنامج، وسعيا لتشجيع المسؤولين على توفير الولوجيات في المرافق العمومية عبر إطلاق شعار **"إدارة ولوجة"**، ودعم الولوج إلى السكن لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، تم إبرام اتفاقية شراكة مع مجموعة العمران، في هذا السياق في 12 يناير 2021.

كما أن الوزارة تشتغل حاليا في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة المدينة والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، التي وقعت في 14 يناير 2020، بهدف توفير الولوجيات في مشاريع الإسكان وتقوية قدرات المهنيين خاصة المهندسين المعماريين في القطاع الخاص، وكذا العمل على تنظيم عمليات تواصلية حول مضامين القرارين المشتركين المتعلقين بالولوجيات العمرانية والمعمارية.

إلى جانب هذا، ومن أجل إغناء وتطوير الرصيد المعياري المغربي في مجال الولوجيات، تعمل **الوزارة بتنسيق مع معهد المغربي للتقييس**، وعن طريق لجنة التقييس، على الدراسة والمصادقة على العديد من مشاريع معيارية مغربية مرتبطة بمجالات الولوجيات سواء كانت معمارية أو عمرانية أو مرتبطة بمجال

النقل أو الاتصال. وقد مكنت هذه اللجنة من الدراسة والمصادقة على أزيد من**80 مشروعا معياريا مغربيا**.

حضرات السيدات والسادة

وفي الختام أجدد لكم جزيل الشكر لحضوركم معنا اليوم وعلى الاهتمام الذي تولونه لهذه الفئة من المواطنات والمواطنين بشكل عام، ولمجال الولوجيات بشكل خاص.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم